



ازمات واختناقات.. ومشاريع تسير على ظهر سلحفاة



بيئة العراق ما زالت تعاني من اهمال الخدمات البلدية

الصحي إلى تلويث الطعام ومياه الشرب في الكثير من الأحيان وتتسبب في انتشار الكوليرا وغيرها من الأمراض المنقولة عن طريق المياه.

امراض منقولة عن طريق الماء

خولة صالح أمير من مديرية صحة بغداد قالت: يتم علاج ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ حالة مصابة بأمراض منقولة عن طريق المياه أسبوعياً في مستشفيات العاصمة. وقالت: ”كلهم من الفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات شراء المياه المعبأة ولا يستطيعون غلي المياه التي يشربونها بسبب ارتفاع أسعار الغاز، ولذلك هم مجبرون على الشرب مباشرة من مياه الحنفيات.. كما توجد مشكلة متعلقة بالمجري المتسربة إلى الشوارع وإلى داخل البيوت، والتي تتسبب بمشاكل خطيرة“.

مشاكل الصرف الصحي

يتوجب على جميل محسن، وهو سائق تاكسي يبلغ من العمر ٥٢ عاماً ويسكن إحدى أحياء جنوب غرب بغداد، القيام بمهمة إضافية، إذ عليه أن يجد من ينقل مخلفات أسرته من حفرة في الأرض للتخلص منها.

وعن ذلك قال: ”تم تأسيس نظام الصرف الصحي في أواخر السبعينيات، عندما كانت المنطقة في ذلك الوقت صغيرة جداً. ولكن بعد انتقال المزيد من الأشخاص إلى هنا، لم يتم توسيع الشبكة لاستيعابهم.. ولذلك قمنا ببناء حفرة من الإسمنت في الأرض، وغطيناها بغطاء معدني لتجميع الصرف والمخلفات التي يتم نقلها مرتين في الشهر مقابل ٧٥,٠٠٠ دينار.“

ونحن نتساءل إذا كانت العاصمة تعاني الامرين من تردي الخدمات فكيف سيكون الوضع في المحافظات؟

الوضع امر واهي في المحافظات حيث نقلت لنا مراسلتنا من ذي قار سوء الخدمات قائلة: لا يزال المواطنون في المحافظات الجنوبية يعانون

نون- ”نحن لا نطلب الكثير فقط شارع مبلط نظيف وكهرباء وماء صالح للشرب. نطلب حقنا في العيش الكريم في بيئة صحية.. هل صار هذا المطلب صعبا على حكومة انتخبناها وكان املنا ان تحقق ابسط مقومات حياتنا؟“، بهذه الكلمات عبرت احدى المواطنات العراقيات عن معاناتها في ذهاب اطفالها الى المدارس وعودتهم منها مغبرين يحملون معهم قذارة الشارع وأحواله. فمنذ الخلاص من النظام السابق وأبناء الشعب يتطلعون الى رؤية توجهاً جادة لمعالجة التركة الثقيلة من الازمات والاختناقات التي خلفها لنا ذلك العهد في مجال الخدمات عموماً. وبينما تتواصل التصريحات الحكومية عن رصد مبالغ ضخمة للخدمات البلدية، لا يتلمس المواطن أي تحسن، ومع اول زخة مطر فاضت شوارع بغداد وظافت مزابلها على بركة ماء، والتراجع في الخدمات مستمر على طول الخط، خاصة في ميادين الماء وشبكات الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم والنقل والسكن.. الخ.

مياه بغداد، تبلغ الاحتياجات اليومية لسكان بغداد من المياه الصالحة للشرب حوالي ٣,٢٥ مليون متر مكعب على الأقل، في حين لا تتعدى الكمية المتوفرة عبر الشبكات مليوني متر مكعب.

كما قال إبراهيم: ”لدينا أزمة حادة في مياه الشرب، لأن معظم أنابيب المياه قديمة وتعمل منذ ثلاثين عاماً. كما أن بعض العائلات وخصوصاً في الضواحي، يعتمدون على خزانات لا تجلب لهم سوى مياه جوفية ملوثة“.

وأضاف قائلاً: ”تبقى المشكلة الأبرز التي نواجهها هي إهمال الحكومة لتنفيذ مشاريع مائية استراتيجية منذ عام ١٩٨٥. كما أن الفساد منتشر في كل الوزارات“.

وكان تقرير صدر في شهر تموز ٢٠٠٧ عن منظمة أكسفام ولجنة تسيق المنظمات غير الحكومية في العراق أفاد أن حوالي ٧٠٪ من العراقيين لا يحصلون على موارد مائية كافية، مقارنة بنسبة ٥٠٪ التي تم الإعلان عنها في العام ٢٠٠٣.

تشمل هذه النسبة أكثر من مليوني شخص ممن اضطروا للنزوح داخل العراق بسبب المواجهات وأجبر العديد منهم على العيش في ظروف غير صحية حيث تؤدي مياه الصرف

تشكل خدمات مياه الشرب ونوعيتها مصدر قلق كبير لعموم أبناء الشعب. ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والتقرير التحليلي بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة فإن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب لا يتجاوز ٣٣٪ في الريف و ٦٠٪ في المدن. وفي المقابل يشكل ضعف شبكات الصرف الصحي مصدراً من مصادر التلوث البيئي، خاصة في المدن الكبرى.

لا ننكر ان انعدام الأمن والفساد والإهمال وهجمات المتمردين تسببت في تدهور الخدمات العامة في العراق، الأمر الذي أدى إلى نقص الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وتدهور خدمات الصرف الصحي. وقد ساهم كل ذلك في انتشار الأمراض وشعور السكان بالإحباط.

يقول عامر أحمد، ٢٤ عاماً، ”لم ندرك أن المياه التي نشربها مخلوطة بمياه الصرف إلى أن توفيت أُمي.. كنا نعاني من غصص في البطن من وقت لآخر خلال الأعوام الأربعة الماضية، ولكننا لم نعرف أبداً أن ذلك مرتبط بالماء الذي نشربه“.

نقص المياه الصالحة للشرب

وفقاً لحازم إبراهيم، نائب رئيس مديرية

كربلاء وهي مشاريع مجاري ثقيلة؟ وإذا ما قارناه بمشروع مجاري مياه ثقيلة آخر فإننا نجد بونا شاسعا في قطر الأنبوب، ومع ذلك فإنه يأمل إنجاز المشاريع بأسرع وقت. ويضيف: إنك تجد أجزاء من المشروع قد اكتملت ولكن إعادة المسار متأخرة بشكل كبير، أملا أن تسرع الجهات المعنية بإعادة مسارات المقاطع المكتملة من المشروع.

من جانبه قال المواطن وليد الفتلاوي.. إن مشاريع توسيع الشوارع تقدم خدمة كبيرة إذا ما تم إنجازها.. إلا أننا نشاهد بطأ في التنفيذ وتوقف في العمل لمدة طويلة. ويرى الفتلاوي.. أن الأموال التي خصصت لهذا المشروع لو كانت قد خصصت إلى إنشاء (مجسرات) تقاطعات المحافظة لكان الحال أفضل والمنفعة أكبر لأنه يرى إن قطاع النقل يعد من الشرايين الحيوية للمحافظة.

أما المواطن عاصي الجابري فيقول: إن كل مشروع إذا لم يليه تعديل فإن المواطن يأخذ نظرة غير ايجابية عن المسؤولين مشيراً إلى وجود أنقراض نتيجة تنفيذ مشروع المجاري وتبقى إلى مدة طويلة من دون رفعها موضحاً بان المشروع ينفذ في منطقتهم وعلى احد جوانب طريق حي العامل واستخدام الجانب الآخر لتسيير المركبات ذهاباً وإياباً مما أدى إلى حصول حوادث سير كثيرة. كما يرجو الاهتمام بتحسين الواقعين الصحي والتعليمي في المحافظة.. فهو يقول: لو زرت الكثير من المدارس ولاسيما في الأحياء الشعبية التي تمتاز بعدد السكان الكبير تجد اغلبها لا يوجد فيها مجمعات صحية وغيرها من النقص الواضح.. وكذلك نتمنى بناء مستشفى اخر في المحافظة بدلا من تشتت وتنوع المشاريع وبدون فائدة واضحة.

ويواجه المواطنون، من جانب آخر، أزمة نقل خانقة، وليس هناك ما يشير الى توجه جدي حكومي لمعالجة هذه الأزمة التي تتفاقم يوماً بعد آخر، فيما تبرز الحاجة بصورة متزايدة الى أن تولي الحكومة اهتماماً فائضاً الى إعادة وسائل النقل العام وتشغيلها. إضافة الى استحداث شبكة طرق داخلية وخارجية تتناسب والزيادة الحاصلة في عدد وسائل النقل.

وحتى نضع الامور في نصابها الصحيح، نود التأكيد مجدداً على أننا ندرك تماماً حجم التركة الثقيلة التي ورثناها عن النظام السابق، ولكن من حق المواطن ان يرى توجهها واضحاً وسياسة متكاملة مرسومة بدقة وعناية، تستفيد من الامكانيات والطاقات العراقية لرسم معالم الخروج من دائرة الازمات، التي تحيط بالوطن والشعب، لتنتقله على الاقل الى عتبة العيش الكريم.

المالية، وبعد مرور أكثر من سنتين على برنامج تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار، الذي بدأ منذ عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بميزانية بلغت حينها ١٨٣ مليار دينار، عدا المبالغ التكميلية التي حصلت عليها المحافظة والتي تزيد على ٦٠ ألف دولار، وقد تم من خلالها تنفيذ مشاريع تنوعت ما بين بناء مدارس وترميمها وإنشاء مجمعات ماء ومد شبكات مجاري ثقيلة وأمطار وغيرها من المشاريع لباقي القطاعات الخدمية الأخرى.. وان هدفها هو رفع مستوى الخدمات في المحافظة.. لكننا نتساءل هل تحققت بالفعل هذه الاعمال، الجواب لا.. والسبب عدم وجود تنسيق بين الدوائر الخدمية. فحين يتم تبليط شارع يأتي مشروع المجاري لينسف التبليط وكل الجهود السابقة، وفي ذلك خسارة بالأموال والوقت والجهد إضافة الى البطء في التنفيذ وتوقف في العمل ونوعية غير جيدة للمواد المستخدمة.

ويقول المواطن محمد كريم.. نشاهد أعمالاً كثيرة ومتفرقة في معظم مناطق المحافظة إلا إن العمل هل هو جيد ام لا فاننا لانعلم؟ وخصوصاً في مشاريع



المجاري لا سيما ان معظمها لم تُظهر كفاءة خلال فصل الشتاء حيث تجمعت المياه الأسنة وارتفعت المياه الجوفية مع هطول الامطار، إضافة الى الانقراض المتراكمة في جميع الشوارع. ونأمل أن يعاد المسار للطرق التي تم تبليطها منذ مدة قليلة وألان قد خربت من قبل المقاولين بحجة انشاء المجاري.. ويضيف: هذا يدل على الإرباك والفوضى في العمل وعدم وجود تنسيق في تنفيذ المشاريع ما بين الدوائر؟.. مما يسبب هدر كبير في الأموال والوقت؟.

فيما يذكر المواطن علي كامل، ان العمل على هذا المستوى جيد في تنفيذ المشاريع ويقدم خدمة كبيرة لكنه يطرح تساؤلاً عن حجم قطر الأنابيب المستخدمة في تنفيذ مشاريع المجاري.. ويقول هل يصلح لان يكون أنبوب مشروع مجاري المياه الثقيلة حجم قطره صغير لا يتناسب مع الاحتياج لهذا العدد السكاني الكبير لمناطق

من انقطاع التيار الكهربائي ونقص الخدمات الضرورية والأساسية كالماء الصالح للشرب فضلاً عن طفق المجاري الذي يحدث في مناطق متفرقة، فالمواطنون في الناصرية ينحون باللائمة على بعض الدوائر الخدمية لعدم تامينها المستلزمات المهمة التي يحتاجها المواطن في احياء عديدة بالرغم من التخصيصات المالية التي أهدقت بها الحكومة العراقية للمحافظات ولاسيما منها مدينة الناصرية لبناء وإعادة البنية التحتية لها.

مسؤولون في الحكومة المحلية رأوا ان التخصيصات غير كافية وهناك دعوات ملحة من اجل زيادة التخصيصات ليتسنى إبراز الوجه الحضاري لهذه المدينة التي عانت الاهمال سنين عديدة، فبعد سنوات مضت لازال المواطن يعيش تحت رحمة (اللاله) وضوء القمر وذلك بسبب مشكلة الكهرباء المستديمة في الناصرية، ولا علاج لها بسبب الإهمال والتقصير اللذين لم تعمل السلطة المحلية على حلها بالرغم من الشكوى الملحة ولكن دون جدوى.. هذا الى جانب أعمال البلدية حيث تكثر المستنقعات وتراكم المياه الأسنة نتيجة عدم تنظيم مجاري البيوت، إضافة إلى رداءة الشوارع حتى كاد البعض منها يغلق تماماً نتيجة عدم سلامة سير المركبات.

كاظم جواد يؤكد "أن وضع الخدمات مأساوي من ناحية المجاري والخدمات الأخرى ولم تشمل المدينة بالخدمات العامة، ورغم المطالبة الملحة التي ابديناها لم نتلق استجابة واذناً تسمع"، مضيفاً: بأنه يقوم بحملة لتصريف المجاري بدلا عن بلدية ذي قار التي لا تحرك ساكناً رغم الروائح الكريهة التي تزكم الأنوف، طالبنا مجلس المحافظة والمجلس البلدي وديوان المحافظة بحل هذه المشاكل وتذليل العقبات وهو يقول "لم نر أية إستجابة".

وتقول ام سالم: احياء كثيرة في الناصرية تعاني من الاهمال وتردي الخدمات فالطرق محفورة حتى التي كانت معبدة منها والمستنقعات تملأ احياء كثيرة والمجاري مكشوفة، النفايات لا تجد من يرفعها حتى باتت تشكل تلالاً في بعض المناطق. نحن نخاف على اطفالنا في ذهابهم الى مدارسهم من مستنقعات الشوارع وقذارتها، وكذلك من حالة مياه الشرب التي سببت امراضاً كثيرة بسبب تلوثها، وفقر حال الكثيرين منا ينعنا من الحصول على مياه معبئة ومعقمة.

تكلم مشاريع كربلاء

يوضح السيد عبد الجبار الكروي من كربلاء قائلاً: ان تطوير البنى التحتية يحتاج إلى عدة عوامل، من اهمها توفير المستلزمات



هل يحقق الزي الموحد المساواة بين الطلبة في الجامعات؟

الانسان، واعتقد اننا بعمر يسمح لنا ان نختار الملابس التي تلائمنا. لا ينكر ان هناك من يبالغ في اختيار ملابس لا تتلائم مع جو الدراسة، لكنني اعتقد ان كل انسان حر بخياراته، كما اعتقد ان هناك نص في الدستور العراقي يشير الى ان العراقيين احرار في ملابسهم، فاين هذه الحرية ان اجبرنا على ارتداء الزي الموحد ونحن بعمر يتوجب ان ننال فيه حريتنا؟

ويضيف الطالب سرمد عبد الكريم: اذا كان الغرض من تطبيق الزي الموحد هو تقليل الفوارق الطبقيّة بين الطلبة، فلا اعتقد انه سبب مقنع، ذلك اننا حين نختار اصدقاءنا لانفرق ان كان هذا الصديق غني او فقير قد تكون هذه الفوارق موجودة في الغرب، لكننا هنا لانفكر بها، ومن يفكر بها وينتقد ملابس زميله نعتبره شخص سطحي. كما اكدت الطالبة زينة شاكر

بعض الجامعات استطلعت اراء الطلبة في الزي الموحد فكانت الاراء متناقضة بين مؤيد ورافض لفكرة الزي الموحد.

الطالب يوسف محمد/ الجامعة التكنولوجية/ قسم سيطرة ونظم يقول: بالتاكيد الزي الموحد ظاهرة حضارية تمثل هوية الطالب الجامعي، وفكرة الزي الموحد ابتكرت لتحقيق المساواة بين الفقير والغني تحت خيمة طلب العلم.

لكن زميلته طيبة لها رأي مخالف تقول فيه: الزي الموحد خرق للحرية الشخصية في الاختيار، وان مفهوم الديمقراطية الذي نطالب بتطبيقها في العراق يتناقض مع فكرة اجبارنا على ارتداء الزي الموحد، وهو بالتالي روتين ممل. انا ضد الزي الموحد وليتركونا نلبس بحريتنا.

اما الطالبة نهى سالم/ علوم حاسبات فتقول: الملابس وألوانها تعبر عن شخصية

(نون)- مع بداية العام الدراسي الجديد تفاعاً طلبة الكليات بتاكيد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على اعتماد الزي الموحد لطلبة الكليات والمعاهد بشكل عام، مشيراً إلى أن الزي الموحد يمثل هوية الطالب الجامعي التي يمكن أن يتميز بها عن المواطنين سواء في الشارع ام دوائر الدولة الرسمية.

هذا القرار اثار زوبعة من الأقاويل بين الطلبة فمنهم من استنكره ومنهم من رضي به.. واكثر من تضرر منه الطالبات لانهن كن قد هيئن الملابس الخاصة بالكلية قبل بدء الدوام ولم يضعن في حسابهن تطبيق الزي الموحد، كما تضرر منه بعض الطلبة من فقيري الحال لانهم اصلا لا يملكون حق شراء الملابس المخصصة للدوام في الكلية.

”نون“ ومن خلال جولة بين اروقة

يؤدي ببعضهم الى الكآبة او الانهيار، خصوصا بألوانه الاسود والرمادي. الا يكفي ان حياتنا باتت قاتمة سوداوية؟ على الاقل دعونا نفرح بأشكالنا في هذا الوطن الذي بات الخوف والحزن والقلق شعاره الدائم.

ويرى ياسر سامي الطالب في كلية الفنون الجميلة "لا مانع في ان يلبس الطالب ما يشاء ما دام لا يتجاوز حرية أحد. فرؤيتك للطلاب وهم يرتدون مختلف الألوان كرؤيتك لحديقة تضم مختلف الزهور!"

ورغم تباين الآراء واختلاف وجهات النظر الا ان د. سها العاني الاستاذة في جامعة بغداد لها رأي تقول فيه: تبقى للزي الموحد خصوصية الرقي والتقدم، والقضية الالهة التي تم تجاهلها من قبل اغلب الطلبة، هي ان التميز العلمي والمجهود الحقيقي للطلاب يكون بعيدا عن القشرة الخارجية والالوان والموديلات وهي التي تمثل الهدف الأمثل والاسمى الذي يجب ان ينصب اهتمام الطالب عليه، كما اننا وجدنا في الوقت نفسه ان الزي الموحد باختلاف الوانه هو الذي يمثل الحياة الجامعية وهوية الطالب المثقف اذ ان الهدف السليم هو العلم وليس عرض الازياء.

بين راض ورافض للفكرة.. الزي الموحد يطبق في الكليات

كلية التربية: "لماذا يجب ان ارتدي آخر الصرعات؟ هل لكي يقال انني مثقف؟ إنها معادلة خاطئة، الانسان المتعقل يفكر ويعمل ويدرس ويلبس ولكن باتزان". وترى سهير الطالبة في نفس الكلية: ان الزي هو جزء من التفكير فلا يجوز وضع القيود على افكار الشباب، والزي الموحد لا يمكن ان يشق طريقنا نحو التطور ما لم تتوحد افكارنا وتأنف مشاعرنا، وهو لن يزيل الطبقة ان استشرت في نفوسنا فان توحيدنا من الخارج لا يعني توحيدنا من الداخل، رغم انني اؤمن بأنني لست قادمة الى الجامعة لأقدم عروض ازياء ولكنني في نفس الوقت لا احب ان يفرض علي احد طريقة ولون ملابسني، لاننا عندما نصل الى الجامعة نكون قد بلغنا السن الكافي لنقرر ماذا نلبس وكيف نلبس واي لون نختار. ولو راجعتم علم النفس السلوكي لوجدتم ان فرض الزي على انسان قد

بالقول: لا اعتقد ان الزي الموحد يقلل من الفوارق الطبقة لانك لو فرضت على الطلاب اللونين الابيض والرمادي فهل تستطيع ان تتحكم بنوع الملابس التي يلبسونها او نوع الاحذية والحقائب او نوع الموبايلات التي يحملونها او السيارات التي يستقلونها؟ الفوارق موجودة في كل الاحوال وهي غير مؤثرة في مجتمع الجامعات، والصدقات لا تحكمها هذه الفوارق.

اما الطالبة رؤى سعيد فلها رأي مختلف وهي ترى "ان بعض الجامعات تحولت الى دور لعرض الازياء واخذ بعض الطلبة او الطالبات يقلدون الفنانين والممثلين في لباسهم وبعض الطالبات يقفن يوميا امام خزائن الملابس بالساعات لاختيار ما يرتدنه في الكلية كل هذه الامور يمكن تلافيها من خلال تطبيق الزي الموحد".

وثقول الطالبة سلمى سعيد/ قسم علوم الحياة: ان الزي الموحد ممل وقاس واكثر شيء مكروه في الكليات، يكفي اننا لبسناه كل سنوات الدراسة الا يحق لنا ونحن في الكلية ان نتحرر منه؟ واذا الواحدة منا لا تلبس الوان وموديلات في هذا العمر متى اذن تلبسها؟ خصوصا وان الكلية هي منفذنا الوحيد للخروج من البيت وعداها لانرى الشارع الا ماندر. ويتساءل علي عبد الله، الطالب في



نون/خاص

تقارير مؤكدة وموثوقة حصلت عليها ”نون“ تبين ان الاصابات بالكوليرا مازالت مستمرة ومنتشرة في بعض محافظات العراق وخصوصا في بابل.. فمن المسؤول عن انتشار هذا المرض، هل هي الدوائر الصحية التابعة لوزارة الصحة؟ ام البيئة العراقية التي باتت تعاني الاهمال؟ ام دوائر البلدية لاهمالها النظافة؟ ام هي المياه غير الصالحة للشرب؟.. الاسئلة كثيرة.. والمسؤولية كرة تتقاذفها الجهات لترميها كل واحدة في ملعب الاخر.. والمواطن هو الضحية.. الدوائر الصحية لم تعلن كل الحقيقة عن انتشار المرض والتكتم شديد على هذه القضية. الا اننا حاولنا جهدنا الوقوف على حقيقة هذا المرض ومدى انتشاره في مركز محافظة بابل واقضيته ونواحيها، ولان المعلومات التي توصلنا لها قد تعرض مصادرها للخطر، لذا ارتأينا عدم ذكر الاسماء.. فكانت محطتنا الاولى للبحث عن الحقيقة قضاء الهاشمية حيث بدأت اولى الاصابات المميتة هناك، وعند وصولنا الى مستشفى الهاشمية للحصول على المعلومات والحقائق.. وجدنا المهمة صعبة جداً حيث كان التحذير شديداً من دخول الصحافة، وابدى بعض الموظفين والاطباء خوفاً من التكلم حول موضوع المرض.. لكن احدى الطبيبات المقيمات هناك تكلمت بحذر وخوف بعد ان قطعنا لها وعدا بعدم ذكر الاسماء لان هدفنا هو اظهار الحقيقة لخدمة مواطنينا، لذا تعاونت معنا بتوفير بعض المعلومات وتعاون معنا ايضا احد موظفي المختبرات الصحية.



من المسؤول عن انتشار الكوليرا؟

نون تكشف بالارقام.. حقيقة انتشار الكوليرا في محافظة بابل

الاصابات فسجلت (١٠٦٦) اصابة حتى (٢٠٠٨/١٠/٧) وكانت اكثرها اصابات مميتة.. حيث كان الموتى ينقلون الى دائرة الطب العدلي في بابل وتعمل لوفاتهم تقارير مختلفة بمسميات مختلفة.. وقد اكدت لنا احدى الممرضات وفاة سبعة مرضى في المستشفى خلال يوم واحد، وذلك لعدم توفر المغذي السائل الذي يجب ان يعطى للمرضى فأصيبوا بالجفاف اثر الاسهال المستمر وماتوا.

ماذا حصل في مستشفى مرجان؟

ولاستكمال المعلومات قمنا بزيارة مستشفى مرجان التعليمي وهذا المستشفى من اقدم المستشفيات ويقع في مدخل مدينة الحلة الى الجنوب من بغداد.. وعلمنا من مصادر موثوقة فيه بأن عدد الاصابات لحد

تحدث احد موظفي المستشفى قائلاً: ان منظمة الصحة العالمية قد علمت بالامر بوقت متأخر وبادرت للتعاون مع مستشفيات العراق كافة وبشكل خاص مع مستشفى الهاشمية من اجل القضاء على هذا المرض.. وكانت دائرة صحة بابل قد اعلنت حينها عن (٢١) اصابة فقط لحد تاريخ (٢٠٠٨/٩/١٠) لمنظمة الصحة العالمية.. بينما اكدت الفحوصات المخبرية في مستشفى الهاشمية ومن التقرير الذي حصلت عليه (نون) بأن جدول الاصابات للمدة المحصورة بين (٩/٢ - ٩/١٠) يؤكد ان عدد الاصابات هي (٤٠٤) اصابة!!..

كما حصلت (نون) على مخطط يظهر تصاعد الاصابات بالكوليرا من (٩/٢ - ١٠/٧) قد وصل الى ذروته واستمرت

حقيقة اغرب من الخيال

حصلنا من الدكتورة (س) والموظف (ص) على تقارير تؤكد بأن المرض كان متمكناً من الناس قبل الاعلان عنه بكثير فقد كانت جداول المختبر الصحي قد سجلت الاصابات منذ تاريخ (٢٠٠٨/٩/٢) بينما يؤكد بعضهم أن الاصابات موجودة منذ اكثر من سنة لكن لم يعلن عنها وكانت تحصل وفيات تسجل اسبابها تحت مسميات متعددة غير الكوليرا.

واكد لنا احد الاطباء ”ان رئيس صحة بابل كان يعلم ذلك حيث بلغ شخصياً من قبل نائب المحافظ بأن المرض اصبح مستشرياً في كثير من مناطق المحافظة، لكن التجاوب كان بطيئاً“!

تناقض المعلومات

الصلي لتلبية حاجاتهم الحياتية من الماء الصالح للشرب، لذا كثرت الاصابات بمرض الكوليرا في هذه المنطقة بالذات، مما دفع اخيرا منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع دائرة صحة بابل الى استحداث (مركز صحي متنقل لكشف ونقل الاصابات الجديدة)“.

ان هذا المرض الخطير الذي ينام بين الناس منذ اكثر من سنة لا بد له من رحيل ولكن هذا يتوقف على تصاعد الاهتمام بصحة الناس وتوفير النظافة في داخل المستشفيات وخارجها وتوفير العلاج اللازم وقبلها الكشف عن المرض مبكراً.. ووضع الايادي الامينة على صحة البشر.. والقضاء على الفساد الاداري الذي انتشر داخل مؤسسة الصحة.. لكي نخلق شعباً واعياً وجيلاً يتمتع بصحة جيدة.. يجب ان يكون الانسان المناسب في مكانه المناسب.. لأن الاعلام مازال يتكلم.. والمرض مازال مستشرياً في مناطق كثيرة.

اصابات جديدة لحين كتابة هذا

التحقيق

وقبل ان ننهي تحقيقنا نود ان نعلمكم بانه وجدت اصابات جديدة لحين كتابة هذا التحقيق وبالضبط المدة المحصورة من ١٠/١٠/٢٠٠٨ الى ١٩/١٠/٢٠٠٨ . فقد وصلت الاصابات القادمة في المراكز الصحية لمدينة الحلة ومستشفياتها (١٥٤) اصابة مؤكدة وخطرة، وفي المركز الصحي النموذجي في المسيب (١٨) اصابة، وفي الهاشمية ١٥٧ اصابة وفي قضاء المالحول (١٤٣) اصابة، وتم اكتشاف اربعة حالات من زوار محافظة بابل من القادمين من محافظات اخرى، والادهى من كل ذلك ان المستشفيات الموجودة في الحلة مازالت تعاني من قلة الاسرة والاماكن التي تستقبل المرضى بحيث يضطر المريض للنوم على ارضية الرداهات وهذا الامر يجعل هذه الاماكن مزدحمة مما يؤخر شفاء المريض. بالاضافة الى انعدام النظافة سواء داخل المستشفيات او خارجها. ولما كان من الصعوبة علينا التقاط الصور من داخل المستشفى عدا بعض الصور البسيطة لاحتمال تعرض كادر مجلة نون للخطر لذا التقطت مصورتنا هذه الصور التي توضح تراكم النفايات أمام مستشفى الحلة الجراحي الذي يعتبر نموذجا لباقي مستشفيات الحلة.. واخيرا نتساءل كيف للمرض ان يغادرنا وهو ينعم بافضل بيئة قدره له عندنا؟.

الاصابة به من خلال الكشف عن صحة الطلبة، وفحص مياه الشرب في المدارس، ومدى صلاحية شبكة الماء الصالح للشرب. ولكن.. هذه المتابعة بدت ضعيفة ولم تشمل جميع مدارس المحافظة، على الرغم من اهمية هذه المتابعة في الكشف عن المرض مبكراً.

ومن المسؤول عن ضعف المتابعة الصحية في المحافظة؟

تقول طبيبة المركز الصحي ” أنها مسؤولة رئيس صحة المحافظة بشكل مباشر“.

انتشار الكوليرا في المدحتية

أحد الاطباء الساكنين في ناحية المدحتية (يعمل حالياً في إحدى مستشفيات المحافظة) ذكر لنا اسباب انتشار الكوليرا في منطقته المدحتية قائلاً: ان الحالة السيئة التي يعيشها اهالي المدحتية (تابعة الى قضاء الهاشمية) ادت الى انتشار الكوليرا انتشاراً واسعاً فيها، حيث ان شبكة مياه الشرب اختلطت بشبكة المجاري التالفة فتجد ان المياه القذرة تعبر على شبكة ماء الشرب مما أدى الى وقوع حالات التسمم مخلوطة بحالات الاصابة بالكوليرا رفع اهالي المدحتية عدة شكاوي الى المسؤولين ولكن لم يتم اتخاذ اي اجراء لحد الان“! ويؤكد ”بأن اهالي منطقة (الغالي) التابعة الى ناحية المدحتية يستخدمون مياه الابار للشرب والاستخدامات الاخرى وهذه الابار غالباً ماتكون ذات رائحة كريهة تدل على ان المياه المستخرجة منها مخلوطة بمياه المجاري القذرة، لكنهم مضطرون لحضر الابار لعدم وصول او عدم كفاية شبكات الماء

يوم (٧/١٠/٢٠٠٨) وصلت الى (٣٠٠) اصابة وهذا الرقم يخص المرضى الذين نقلوا الى هذا المستشفى فقط.. كما حصلنا على معلومات اكيدة من مجموعة من المراكز الصحية المنتشرة في المحافظة تؤكد بأن الاصابات منتشرة ومستمرة حيث سجل مركز حي الامام في الحلة ثلاثة اصابات خطيرة وكذلك سجل مركز مدينة الثورة في بابل مؤخرًا اصابتين.. وسجلت عدة اصابات في مراكز صحية اخرى. ثم اطلعت (نون) على غرف المرضى في مستشفى مرجان والمستشفى الجراحي فوجدت ان هذه الغرف غير كاملة التأهيل لاستقبال المرضى وتنقصها النظافة والتعقيم.. وعلمت نون بأن الاطباء الاخصائيين في هذه المستشفيات لا يتابعون حالة المريض ليلاً.. فيضطر الطبيب المقيم ان يتصرف بقدراته وامكانيته التي تفتقد الخبرة في معالجة المرضى في الساعات المتأخرة من الليل.. أو حتى في بداية صباح اليوم التالي لوصول الاخصائي متأخرًا.

متابعة بطيئة وضعيفة

علمت ”نون“ بأن العلاجات الخاصة بالمرض وصلت اخيراً من منظمة الصحة العالمية وقد وزعت على المراكز الصحية، وحالياً تقوم مجموعة من الفرق الطبية المؤهلة بمتابعة الشخص المصاب وعائلته حيث تحجز العائلة وتزود بالعلاجات والاسعافات الاولية، وذكرت احدى الطبيبات في المركز الصحي في الحلة ان هناك اتفاق بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، بأن تكون المتابعة يومية واسبوعية للمدارس وذلك في محاولة لحصر المرض أو منع

